

Chatham House

الدولة التفاعلية في سوريا.. كيف غير الصراع السوري من كيفية ممارسة الدولة للسلطة

المركز الكردي للدراسات
بوخوم - ألمانيا

الدولة التفاعلية في سوريا..

كيف غير الصراع السوري من كيفية ممارسة الدولة للسلطة

لينا خطيب ولينا سنجاب

ملخص:

- تسبب الصراع السوري في تغيير وظائف وهيكلية ومبادئ عمل المؤسسات الرئيسية في إطار ممارسات السلطة داخل الدولة، وتحديد وكالات الأمن والجيش. وقد حول هذا سوريا من "دولة ظل" تهيمن عليها أجهزة الأمن إلى "دولة انتقالية" يسيطر عليها المترجمون من التحالف مع النظام.
- تسبب صعود الرئيس السوري بشار الأسد إلى السلطة في إضعاف نظام السيطرة الذي أسس له والده الراحل حافظ الأسد. وقد كان هذا النظام يعتمد على شبكة من وسطاء القوى، سواء داخل أو خارج مؤسسات الدولة، الذين كانوا يتنافسون فيما بينهم لإظهار الولاء للنظام. وقد أضعف الصراع السوري هذا النظام بشكل أكبر، حيث إن النظام أصبح أكثر اعتمادا على الأطراف الخارجية والمترجمة، وتحديدًا روسيا وإيران، سعيا وراء مصالحه الخاصة.
- تسبب هذا الصراع في تحول الجيش السوري إلى جيش هش وأكثر فسادا مما كان عليه قبل ذلك، وتسبب في خسارة أجهزة الأمن لسيطرتها المركزية. وقد أدى هذا أيضا إلى تصاعد الميليشيات الموالية للنظام، سواء السورية أو الأجنبية، وكل واحدة من هذه الميليشيات تسعى وراء أجنداتها الخاصة. وعلى الأرجح لن تتوقف هذه المجموعات المسلحة عن العمل بمجرد أن ينتهي الصراع، وبالتأكيد ستستمر في ممارسة نفوذها ما دام النظام الحالي في السلطة. هذا الصراع فتح المجال أمام المترجمين من الجيش والخدمات الأمنية والميليشيات، وكذلك المترجمين المدنيين. وباختصار، هذه المجموعات المترجمة لديها فائدة كبيرة في استمرار النزاع. وفي الوقت نفسه، تفتقد الدولة السورية القدرة على كبح جماحهم.

● حولت روسيا وإيران النظام السوري إلى عميل لديهما. روسيا تعيد تشكيل مؤسسات الدولة السورية وفقا لمصالحها الخاصة، بينما تحاول إيران ترسيخ نفوذها داخل مؤسسات الدولة السورية وخارجها. كل من روسيا وإيران جعلوا من سوريا حلبة لتنافسهما العسكري والاقتصادي. وروسيا تحاول إظهار نفسها على أنها القوة الرئيسية في سوريا، ولكنها غير قادرة على تقييد إيران بشكل كامل.

● كل هذه العوامل تعني أن نظام الرئيس بشار الأسد لا يمكن أن يكون شريكا للمجتمع الدولي من حيث توفير السلام والاستقرار في سوريا. وأي خطة من قبل المجتمع الدولي لدعم إعادة الإعمار والاستقرار والمرونة في سوريا، يجب أن تبدأ بعملية "جنيف" بهدف حماية هذه العملية ضد التسويات غير المناسبة لروسيا ونظام الأسد ومن يترجون منه.

مقدمة:

تطور النزاع في سوريا على مدار السنوات القليلة الماضية ليتحول لصالح نظام "الأسد". حقق النظام انتصارات عسكرية بينما المجموعات المعارضة، سواء المسلحة أو السياسية، تتراجع وتضعف يوما تلو الآخر. وفي الوقت نفسه، هناك مجموعة من الأطراف المتحالفة مع النظام، بما في ذلك الجماعات شبه العسكرية والمتريجين، حصدوا نفوذا هم أيضا. وقد تسبب هذا الوضع في ظهور عدد من التفسيرات، ليس من بينها جميعا ما يمكنه أن يفسر تعقد ديناميات الوضع على الأرض والعلاقات بين الأطراف المحلية والخارجية المختلفة.

على أحد الطرفين، يُعرف بعض المحللين السوريين هشاشة الدولة على أنها سمة مميزة للنزاع. وهناك باحثين آخرين مثل راييموند هانيبوش الذي يصف سوريا اليوم على أنها "دولة فاشلة"، ويشير إلى صعود تنظيم "داعش" في سوريا والعراق والتدخلات الخارجية، على أنها سبب ونتيجة لفراغ السلطة الذي حدث على الرغم من بقاء "الأسد" رئيسا^(١). وعلى الرغم من أن هذه القراءات ترى أن سلوك النظام هو السبب في الثورة السورية، فإنهم يتجنبون إلى حد كبير عزو فشل الدولة تحديدا إلى النظام. وبينما ألقى بعض المحللين بعض المسؤولية على نظام "الأسد"، فإنهم يصفون سوريا بأنها دولة "منكسرة وهشة ومنقسمة"^(٢). وقد نتج هذا الحكم عن مراقبة كيف أن الأجزاء المختلفة من سوريا باتت تخضع للحكم من قبل الكيانات المتنافسة، بما في ذلك النظام نفسه والقوات الكردية والمجموعات المسلحة المعادية للنظام^(٣). وفي كل هذه القراءات، النظام ليس سوى مكون واحد لضعف الدولة، وليس المحرك الأساسي لهذا الضعف.

وعلى الطرف الآخر، أدت انتصارات "الأسد" العسكرية إلى حالة من الإدراك لدى بعض الأوساط، بأن النظام السوري "ربح الحرب"^(٤). وقد رأى البعض في قدرة "الأسد" على المقاومة، دليلا على أن نموذج الدولة الذي وضعه والده حافظ الأسد، هو في الحقيقة "انقلاب كامل"^(٥). هذا التصور يخلط بشكل غير مباشر النظام بالدولة. وهو يعني أن الطريق الذي تمارس فيه الدولة السلطة في سوريا، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، بقي إلى حد كبير كما كان قبل بدء النزاع في عام ٢٠١١^(٦). وهذا يتجاهل الجوانب الهامة لديناميات

النزاع. إذا كان يبدو أن "الأسد" يربح الحرب العسكرية، فإن هذا فقط بسبب المساعدة التي قدمتها روسيا وإيران للنظام. وفي الوقت نفسه، فإن الأسس الرئيسية لسيطرة الدولة تراجعت إلى حد كبير.

وفي سياق هذه العوامل المتضاربة لسيطرة الدولة، فإن هذا البحث يسعى إلى استهداف الفجوة في تحليلات الوضع في سوريا: يسعى البحث إلى استكشاف كيف أثر النزاع السوري على وظيفة وقدرة ومهام المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة السورية، وكيف أن العداوات غيرت من طبيعة ممارسة الدولة للسلطة. وسواء كانت الدولة تُدار سابقا بما يمكن أن نصفه بمصطلح "الدولة العميقة"، التي تكون فيها المؤسسات المرتبطة بالحكم تسيطر عليها أجهزة الأمن وشبكة من وسطاء السلطة وجماعات المصالح، فإنه من الأفضل وصفها الآن بـ"دولة انتقالية". هذا التوصيف يستند على التحليلات التي تقول إن سوريا دولة يسيطر عليها النظام قبل ٢٠١١، ولكن الآن بات الوضع يتخطى سيطرة هذه الدولة.

تجدر الإشارة إلى أنه من البداية إلى أن هيمنة النظام في الحرب لا تعني أن الدولة ستكون قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار فور أن تتوقف النزاعات الكبرى (على افتراض أن النظام الحالي سيبقى في السلطة). حتى إذا نجحت المؤسسات الرئيسية في الدولة بشكل ما من النزاع، فإن هيمنتها وقدرتها ووظيفتها تغيرت إلى حد كبير. في بعض الحالات، تغيرت بنيتها الهيكلية للتأقلم مع ظروف النزاع. وقد انضمت هذه المؤسسات أيضا، وفي بعض الأحيان تم تقويضها، من قبل أطراف جديدة دخلت المشهد السياسي والأمني كمتربحين من النزاع.

إن المقارنة مع الخبرات التاريخية توضح هذه النقطة. منذ السبعينيات، حين وصل حافظ الأسد إلى السلطة، كانت الأدوات المرتبطة بسيطرة الدولة اسميا تابعة لأجهزة الأمن التي -على الأقل حتى فترة قريبة- وفرت الآلية الرئيسية للسيطرة الحقيقية. وبالمقارنة، كان لدى القضاء والجيش والشرطة والمؤسسات العامة الأخرى سيطرة محدودة نسبيا. ومع ذلك، منذ ٢٠١١، تعرضت مركزية الدولة العميقة في السياسات السورية إلى تحديات عديدة.

أدى صعود الأطراف الانتهازية الذين تربطهم علاقات انتقالية مع السلطة إلى جعل الأجهزة الأمنية أقل هيمنة على الوضع، وقللت من سيطرة الدولة المباشرة عني سوريا. وفي الوقت نفسه، تسبب تصاعد السيطرة الروسية على الدولة والجهود الإيرانية للحصول على المزيد من النفوذ، في تآكل السيادة السورية بشكل أكبر.

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن المحركات والديناميات الأساسية لهذا التحول إلى "الدولة التفاعلية". ويناقش البحث النزاع الذي أضعف الدولة الوحودية السورية، ويبحث في كيفية عمل وقدرة مختلف عناصر الدولة التي تمزقت بسبب الصراع، مع التركيز بشكل خاص على التغيرات التي أثرت على سلطة ونفوذ الأجهزة الأمنية. إن فهم هذه الديناميات، وكيف تشكلت بسبب الصراع، مهم لأي خطط مقبلة لما بعد انتهاء الصراع بهدف إعادة الإعمار والاستقرار.

في الوقت الذي يبدو فيه أن نظام "الأسد" يقترب من الانتصار العسكري، بدأ صناع السياسة في الغرب السعي إلى الوصول إلى طرق يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار لمرحلة ما بعد النزاع في سوريا. تتعدد احتمالات التسوية الدائمة بعدة عوامل. تشير الأدبيات إلى أن التسويات السلمية التفاوضية أكثر نجاحاً في حل الحروب الأهلية، حيث إن السياسة والاقتصاد هما العاملان الرئيسيان. وفي الحالات التي يكون فيها الصراع مدفوعاً بالدرجة الأولى بالعوامل القائمة على الهوية، كانت التسويات التي تم التفاوض عليها أقل فعالية. وعلاوة على ذلك، فإن الانتصارات العسكرية في الحروب الأهلية القائمة على الهوية غالباً ما تتبعها الإبادة الجماعية^(٧). إن معضلة التسوية المستقرة التي قدمها الصراع السوري، هي أنها لا تقع في أي من الفئتين. لا يقتصر الأمر على كونها أكثر من مجرد حرب أهلية - وبالتالي يمكن أن تكون أوسع للغاية بحيث لا تتناسب مع السرد التحليلي المشترك - بل تتعلق أيضاً بكل من السياسة والهوية. من التعقيدات الإضافية أنه من غير المحتمل أن يكون الانتصار العسكري للنظام مطلقاً. كل هذا يمثل تحديات من حيث الطريقة التي قد يقترب بها الغرب من الصراع في ظل الظروف الحالية. وفي الوقت نفسه، قد توفر السمات المميزة للنزاع فرصاً لحلول السياسة، والتي يسعى هذا البحث لاستكشافها.

هناك اليوم اهتمام سياسي كبير بدور "مساومة النخبة" -كيف يتنافس مختلف أهل النخبة على النفوذ والتفاوض بشأن النفوذ- في تسوية النزاع وتحقيق الاستقرار. وهذا واضح، على سبيل المثال، في تقرير نشرته وحدة تثبيت الاستقرار في وزارة الخارجية والكمونولث في المملكة المتحدة مؤخرا. يقول هذا التقرير إنه من المهم وضع أنماط تطور النخب، والتأثيرات الإقليمية على هذه الأنماط، والطريقة التي تحول بها الصراعات بنيتهم وعملياتهم. في حالة سوريا، أدت كل هذه العوامل إلى أثر كبير على الدولة، وتتطلب أن يتم أخذها بالاعتبار بشكل جيد من قبل صناع السياسة الغربيين الذين يهتمون بتحقيق الاستقرار في هذا البلد^(٨). ومع ذلك، فإن التسوية البراجماتية للأطراف التفاعليين تحمل مخاطر بحد ذاتها: يجب أن يحترس صناع السياسة الغربيين من تعزيز نفوذ المترجمين من الحرب، سواء كانوا أطراف خارجية أو أطراف مرتبطة بالنظام أو أطراف غير شبيهة بالدول.

يستند هذا البحث إلى العمل الميداني في سوريا ومقابلات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة -بما في ذلك الشخصيات المنتسبة للنظام، والجماعات المسلحة والمدنيين- بين بداية الصراع السوري وسبتمبر ٢٠١٨. وقد تم استكمال العمل الميداني والمقابلات من قبل مصادر ثانوية. من أجل أمان المصادر، أصبحت جميع المقابلات مجهولة المصدر.

نشأة وتطور دولة الظل السورية

دوائر السلطة خلال حكم حافظ الأسد

لفهم التغيرات في أساليب الدولة السورية -وقدرتها على- السيطرة حالياً، من المهم دراسة أصول نموذج النظام الحالي للنظام. عندما تولى حافظ الأسد السلطة عام ١٩٧١، أنشأ هيكلًا جديدًا قائمًا على الأمن كان الولاء فيه أكثر أهمية من القدرات أو الصلاحيات الرسمية. "دولة الظل" -التي سميت على هذا النحو لأن القوى الحقيقية كانت تعمل من وراء الكواليس- كانت فعالة بما يكفي لإبقاء الرئيس في السلطة لمدة ٣٠ عامًا. يقول جيمس ت. كوينيلفان إن الغرض من نموذج دولة الظل هو جعل نظام "منيع ضد الانقلابات". على وجه الخصوص، يُدرج "كوينيلفان" ثلاث خصائص لتدابير مواجهة الانقلاب في سوريا في عهد حافظ الأسد، وهي:

(١) الاستغلال الفعال للولاء العائلي والعرقى والديني من أجل المواقف الانقلابية الحرجة والمتوازنة مع المشاركة الأوسع ومعايير الولاء الأقل تقييداً للنظام ككل؛ (٢) إنشاء قوة مسلحة موازية للجيش النظامي؛ (٣) تطوير أجهزة أمنية داخلية متعددة ذات اختصاص متداخل تراقب باستمرار إخلاص العسكريين وبعضهم الآخر من خلال مسارات اتصال مستقلة مع القادة الناقدين^(٩).

لم تكن المحسوبية والمحاباة هي مفتاحاً فقط في تقرير من يحصل على ماذا في نظام الدولة، ولكن حافظ "الأسد" أيضاً على سلطته من خلال ضمان تسلل الموالين إلى الدوائر التجارية والدينية والاجتماعية والقبلية^(١٠). لم يكن هيكل السلطة الذي صممه تسلسلاً هرمياً بسيطاً يمكن تمثيله بسهولة في مخطط تنظيمي، بل مصفوفة معقدة من دوائر التأثير التي تتقاطع في بعض الأحيان وفي أوقات أخرى تتعارض.

لقد ورث "الأسد" أساسيات الدولة، وما أصبح نظامه، من سنوات حزب البعث الأولى بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠. ثم قام بتنظيم مقاليد السلطة وفقاً للعوامل المحلية^(١١). كان على دراية كبيرة بالقبائل، طبقات طائفية وإقليمية واجتماعية واقتصادية للمجتمع السوري، وقد استخدم هذه المعرفة لتقسيمها وقهرها -ليس فقط نشر الخوف في المجتمع، بل غرس الشكوك المتبادلة بين اللاعبين المتنافسين. نتيجة لذلك، لم تنجح جماعة مصالح

واحدة في الصعود. قامت كل مجموعة بمراقبة المجموعات الأخرى، حيث تم الإبلاغ عن أنشطتها إلى أعلى نقطة في سلسلة القيادة - "الأسد" نفسه.

في مسعاه لتأمين سلطته الخاصة بهذه الطريقة، زرع "الأسد" بذور التفاعلية باعتبارها سمة مميزة للدولة السورية. وفي أعقاب وعده بالإطاحة بالأوليغارشية في فترة ما بعد الاستعمار، أسفرت حركته التصحيحية عام ١٩٧٣ عن إنشاء نقابات لتعزيز حقوق العمال (مثل نقابة الفلاحين ونقابة التجار). كما تقارب مع العائلات البرجوازية التقليدية، وأتاح صعود طبقة من الأثرياء الجدد. وأصبحت هذه الأطراف وغيرها جزءاً من شبكة سلطة "الأسد".

سطحياً، شمل هيكل الدولة في سوريا الركائز النموذجية للحكومة التمثيلية التي قد يتوقع المرء أن يجدها في جمهورية قائمة على الانتخابات^(١٢). لكن هذه المؤسسات كانت إلى حد كبير واجهة، قائمة بالاسم فقط. في الواقع، كانت السيطرة الوحيدة ذات المغزى على الدولة -على الأقل، حتى غير الصراع الحالي الصورة- تمارسها في الأساس نخبة حاكمة تحرض عليها وكالات أمنية ملتزمة. كانت الانتخابات الرئاسية يتم التلاعب بها على الدوام^(١٣). مؤسسات الدولة، والهيئات القضائية والبرلمانية والسياسية، والأجهزة الأمنية والجيش أوحث جميعها في مظهرها بأنها سلطات مستقلة تؤدي مهامها وفقاً للقانون والدستور. ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة تكشف عن وجود خلل كبير بينهم.

من بين المؤسسات المذكورة عاليه، جهاز أمن الدولة، ومن بعده الجيش، اللذان كانا الجهازان الرئيسيين اللذين يضمنان الحفاظ على أمن السلطة قويا وراسخا. وكانت أساليبيهما في الحكم تعتمد على الوحشية ونشر الخوف بين السكان. وأدار جهاز أمن الدولة، تحديداً، كل وظائف مؤسسات الدولة الأخرى.

إن بنية مؤسسات الدولة التي بناها حافظ الأسد قائمة حتى يومنا هذا. وتتألف من أربع وكالات أمنية رئيسية: مديرية المخابرات العامة (جهاز أمن الدولة سابقاً)، ومديرية الأمن السياسي، ومديرية الاستخبارات العسكرية، ومديرية المخابرات الجوية. تقع الأولى والثانية تحت سيطرة وزارة الداخلية (رغم أنها في الواقع أقوى منها). وبالمثل، فإن الأخيرين خاضعين نظرياً لوزارة الدفاع. جميع الوكالات الأربعة تقدم تقاريرها اسماً إلى مكتب الأمن

القومي لحزب البعث. بالإضافة إلى ذلك، لدى سوريا قوة شرطة عسكرية، وقوة أمن عسكرية، وقوة أمن رئاسية. كل من وكالات الأمن هذه لديها رئيس ينسق عن كثب مع الرئيس. لدى كل وكالة رئاسية، بدورها، عدة أفرع حول المدن والبلدات والقرى. يحدد الرئيس دور كل هيئة. نادرا ما تتداخل أدوارهم، ولكنهم في كثير من الأحيان يتنافسون مع بعضهم البعض.

وكما صاغه حافظ الأسد أصلا، فقد تم تصميم هيكل السلطة هذا بحيث لم تراقب الوكالات الجماهير فقط ولكن أيضا بعضها البعض، والهدف هو الحفاظ على توازن القوى بين يدي الرئيس. لذا، إذا حصلت وكالة أو فرع على قوة أكبر من سلطة أخرى، فقد يتدخل الرئيس، أو يعزل رئيسها، أو يبذل أدوار رؤسائها.

تألفت سلسلة القيادة في هذه المؤسسات من الموالين المختارين بعناية (على سبيل المثال، وزير الدفاع مصطفى طلاس، سني، ظل في السلطة لمدة ثلاثة عقود). ومع ذلك، كان الجهاز الأمني يهيمن عليه في نهاية المطاف العلويون -الأقلية في أسرة الأسد- وبعض أعضاء الأقليات الأخرى. وبصرف النظر عن المناصب العليا الحساسة، فإن التعيينات في الأجهزة الأمنية والجيش تستند عموما إلى المحسوبية والمحابة والعلاقات الأسرية بدلا من القدرة والمهنية. كما تم منح الامتيازات على أساس العضوية في الأقليات المفضلة (قبل كل شيء، العلويين)، وليس حسب التوجه الأيديولوجي. وقد أدى ذلك إلى إنشاء نظام يكون فيه المستفيدون مدفوعين بالدرجة الأولى بالرغبة في الحفاظ على مركزهم وفوائدهم.

وفي حين أن التعددية السياسية الرمزية كانت موجودة على شكل أحزاب مثل الحزب السوري القومي الاشتراكي، وحزب الوجوديين الاشتراكيين، وحزب العمل الشيوعي وغيرهم، فإن القوة السياسية المهيمنة منذ عام ١٩٧١ كانت حزب البعث العربي الاشتراكي. تم منح السلطة والامتيازات للموظفين المعتمدين والمدعومين من قبل جهاز الأمن. وهكذا، على الرغم من أن البلاد سوف تمر عبر استحقاقات ديمقراطية، وهي الانتخابات الحزبية والبرلمانية، فإن أي شخص يتقدم للانتخابات -سواء على مستوى الحزب أو البرلمان- يجب أن يخضع لفحص من قبل أمن الدولة.

تم تكرار هذه العملية في جميع النقبات في البلاد -للأطباء والمدرسين والفنانين والمهندسين والفلاحين، وما إلى ذلك. كل فحص تم القيام به خلف الأبواب المغلقة. تسيطر الأجهزة الأمنية على جميع جوانب المجتمع تقريبًا. تقريبًا أي نشاط يحتاج إلى تصريح أمني في مرحلة ما، حتى حفل الزفاف إذا تم عقده في مكان عام. لم تكن هذه العملية طائفية بحتة فقط -بمعنى أنها كانت محسوبة على العلويين في المؤسسات الحكومية- ولكنها كانت أيضا مبنية على الولاء والتأثير على الأرض. كما حصل بعض رجال الأعمال والمسيحيين من السنة على امتيازات في مناطق مختلفة من البلاد، من أجل الحفاظ على التوازن بين المصالح المتنافسة^(١٤). اعتمد "الأسد" على دراسته العميقة للمجتمع السوري من أجل هيكلة توزيع السلطة وفقًا للعوامل المحلية. على سبيل المثال، يمكن تعديل قلب السلطة الذي تم تنفيذه في دمشق إلى محافظات أخرى مثل حلب أو اللاذقية عن طريق توطين وظائف سياسية وبيروقراطية معينة. وبالمثل، تم تطبيق السلطة بطريقة معينة في ضواحي دمشق وبشكل مختلف في المدينة نفسها.

في الواقع، أنشأت القيادة خارطة اجتماعية لمكوناتها ورصدت وراقبت، لضمان الولاء على كل المستويات. تمكن "الأسد" من التسلل إلى البنية الاجتماعية وتسبب في تأكلها من خلال بناء تحالفات مع مجتمعات الأعمال التجارية بشكل انتقائي لأغراض معينة، ومع جماعات دينية أو قبلية للآخرين^(١٦). وغالباً ما كان الإهمال الاقتصادي للمقاطعات والمناطق المحيطة يعني أنه كلما كانت المحافظة أبعد من القيادة المركزية في دمشق، كلما كانت أقل حظاً من حيث توصيل الخدمات إلى سكانها. ولكن تم تصميم سلسلة القيادة دائماً لتناسب البنية المحلية مع ضمان بقاء شبكة الولاء فعالة. على سبيل المثال، في المحافظات البعيدة والمناطق الريفية، تُمارس السلطة عبر الشبكات القبلية والأبوية، بينما في المدن والمحافظات الرئيسية -وخاصة المدن الصناعية مثل حلب والعاصمة دمشق- كانت الرقابة تتم من خلال الشبكات الاجتماعية والتجارية والدينية.

قد تختلف دوائر السلطة من حيث الحجم والتأثير. في بعض الأحيان، تحالفت جماعات المصالح الصغيرة لتشكيل مجموعات أكبر، والتي قد تسعى بدورها إلى تعزيز موقعها من خلال التواصل مع دوائر أكثر قوة. وكل هذا كان يتم بينما يجري مراقبتهم ورصدهم من قبل القيادة العليا. إذا نمت دائرة أو كيان أكبر مما سمح به النظام،

فسوف يتم سحب التحالفات حولها. وبهذه الطريقة، يمكن تفكيك التهديدات المتصورة لنظام "الأسد" بأقل قدر من الاضطراب في إدارة الدولة: سوف يتم ملء الفراغ بسرعة بواسطة دائرة أو كيان جديد، وستستمر الشبكة ككل في العمل. كانت القاعدة في اللعبة: خطأ واحد وتخرج من اللعبة. يعتمد تطبيق هذه القاعدة على الحفاظ على التسلسل القيادي والاستفادة من الجزء الخاص من الهيكل الذي ينتمي إليه كل طرف. أعطيت الأقليات مع العلويين في قمة السلسلة-المزيد من الفرص للتقدم في هذا النظام من غالبية السنة^(١٧).

في الدوائر الدينية، لم تكن السلطة قائمة على أسس السلطة الدينية (ليس لدى سوريا ما يعادل الأزهر في مصر، على سبيل المثال). بالأحرى، جاء ذلك من خلال منح موافقة جهاز الأمن إلى شخصيات دينية لرئاسة المساجد والمدارس الدينية، على أساس أن الوعاظ سيظهرون الولاء للدولة ولن ينشروا الرسائل التي يمكن أن تعرض نظام السلطة الكلي للخطر. على الرغم من حملة القمع على الإخوان المسلمين في أعقاب مجزرة حماة في عام ١٩٨٢، فقد سمح "الأسد" ببناء مئات المساجد والمدارس الدينية في جميع أنحاء البلاد - كانت جميعها خاضعة لسيطرة الأجهزة الأمنية^(١٨). كما قوضت الأجهزة الأمنية موقع المفتي العام والتمويلات الدينية.

اعتمدت الشخصيات البارزة والعائلات المرتبطة بـ"الأسد" على "الشيخة" - وهي مجموعة من البلطجية الذين شاركوا في الترهيب والابتزاز وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية- للحفاظ على سلطتهم وتوسيعها، حتى مع بقاء السلطة النهائية في يد "الأسد"، وتم ممارستها من خلال دولة الظل^(١٩). وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة أعطت مظهرًا عمليًا في سوريا، فإن دولة الظل كانت في الواقع تسحب الأوتار باتجاه "الأسد".

دولة الظل تحت قيادة بشار الأسد قبل ٢٠١١: استمرار وبذور الضعف

واصلت دولة الظل السيطرة على سوريا عندما خلف بشار الأسد أبيه حافظ الأسد في عام ٢٠٠٠. واحتفظ الرئيس الجديد بهيكل السلطة الذي وضعه والده. في بداية حكم بشار الأسد، قدم طبيب العيون الشاب الذي تلقى تعليمه في الغرب بعض الأمل في عملية التحرير والإصلاح السياسي والاجتماعي. تم توفير الإنترنت، وأصبحت الهواتف المحمولة متاحة، وبدأت مظاهر أخرى للحداثة تبدو سطحية. لكن عدم تسامح الدولة مع المعارضة لم يتغير. في عام ٢٠٠٠، بدأ ربيع دمشق مع بعض الشخصيات المعارضة التي تجمعت وناقشت قضايا المصلحة العامة بعيداً عن الأماكن التي تسيطر عليها الدولة والتي تم تفويضها بها.

في البداية، لم تتحد الدولة هذا الأمر. ولكن عندما أقيمت محاضرة تنتقد الاحتكار التجاري وانتشرت رسالة بريد إلكتروني تحمل صورة كارتونية تسخر من "الأسد"، انتهت السلطات، وحصل شخصان يعتقد أنهما يقفان وراء هذه التعليقات - وهما علوي ومسيحي - على حكم بالسجن لفترة طويلة. وفي وقت لاحق، تم أيضا سجن الأعضاء الرئيسيين في حركة ربيع دمشق، وبعضهم لعدة سنوات^(٢٠).

وعلى الرغم من الغرائز الاستبدادية الماثلة، اختلف نهج بشار الأسد عن موقف والده في جانب رئيسي واحد: افتقاره إلى الاستمرارية. حافظ "الأسد" الأب على القادة المفضلين في دوائر السلطة الخاصة بهم لفترات طويلة، لضمان أنهم اكتسبوا المعرفة والخبرة والامتيازات. وكان قد سمح أيضاً باتخاذ قرارات لامركزية إلى حد ما، حيث خصص السلطة للناس الموثوق بهم (رغم أنهم يراقبون عن كثب) من حوله. في المقابل، قام بشار الأسد بتغيير مواقع الناس إلى داخل وخارج شبكة سلطته في كثير من الأحيان لدرجة أنه تسبب في اضطراب تراكمي في النظام^(٢١). وكما أشار شخص معارض رئيسي، تعليقا على ضعف وقلة خبرة بشار الأسد مقارنةً بوالده، فإن "سوريا تحت حكم الابن أصبحت ديكتاتورية بدون ديكتاتور"^(٢٢). وبينما لم يغير هذا بشكل أساسي من دولة الظل، فقد كان هذا يعني أن النظام "المنيع ضد الانقلاب" لم يكن مرناً كما كان في السابق.

أراد بشار الأسد أن يجلب شعبه ويحقق دماء جديدة في النظام، لكنه لم يثق بهم بما فيه الكفاية لتقديم الدعم الذي يحتاجونه ليكونوا فعالين. استبدل بعض الوجوه في الحرس القديم بأفراد جدد، وتحول من نظام التحكم

الأبوي اللامركزي إلى صنع القرار المركزي الذي يعتمد عليه وحده. أحضر أعضاء من عائلته، وكذلك أفرادًا شابًا من الأجهزة الأمنية والجيش، لتشكيل دائرة مقربة حوله. هذه الرموز شملت خاله محمد مخلوف، وأبناء مخلوف: رامي (المسؤول عن إدارة شؤون العائلة) وحافظ (رئيس إحدى أجهزة أمن الدولة). وعلى الرغم من موقعهم المتميز في دائرتهم الداخلية، فإن القرار النهائي كان دائمًا قرار بشار الأسد.

كان هناك تغيير آخر هو تركيز الرئيس على التحرر الاقتصادي، ما أدى إلى زيادة عدم المساواة بين الأطراف والمركز وخلق فرصًا للمتميزين على حساب الفقراء. وعلى الرغم من انتشار الرخاء على نطاق واسع في المجتمع، فإن المكاسب ظلت محدودة في الدائرة الداخلية للرئيس وأولئك الذين لهم صلات بها^(٢٣). ظهر ابن خال الأسد، رامي مخلوف، كوجه جديد للتحديث الاقتصادي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع منح بعض الامتيازات أيضًا إلى الأشخاص المرتبطين به، مثل محمد حمشو، وهو سني من دمشق وعضو في الجيل الجديد من رجال الأعمال الشباب في سوريا. باختصار، تم تصميم "التحديث" الذي أدخله الأسد بهدف ازدهار طبقة معينة من المجتمع. لقد قدم هذا التحديث صورة عن التغيير والحداثة بدلاً من تقديم إصلاح حقيقي في نفسه^(٢٤).

كان هذا الوضع في تناقض واضح مع ممارسة المحسوبية في أيام والد "الأسد". في عهد حافظ الأسد، كانت البرجوازية السنية في دمشق - رغم أنها كانت تحت سيطرة نظام قمعي - تتمتع ببعض الامتيازات الحقيقية. وقد تم تقديم عروض لأعضاء هذه المجموعة على أساس أنه إذا أظهروا الولاء ودفَعوا واجباتهم، فإن أعمالهم سوف تنجو. باختصار، كان نظامًا للعطاء والتأثير يستوعب المصالح خارج الدائرة المباشرة للنظام. ومع ذلك، بمجرد وصول بشار الأسد إلى السلطة، تم إعادة تشكيل شبكات المحسوبية الحالية جزئيًا، لأن الامتيازات التي مُنحت منذ فترة طويلة لمجموعات مختارة، ذهبت أيضًا إلى أعضاء في النخب المنشأة حديثًا لتعمل كواجهة للجهات الفاعلة في النظام. هذا التحول تسبب في تعطيل كبير للوضع الاقتصادي القائم. كثير من القضايا تمت خسارتها، وأغلقت الأعمال واستحوذ على بعض الشركات، ببساطة لأن ملاكها رفضوا منح نسب كبرى من ممتلكاتهم أو أرباحهم إلى رامي مخلوف^(٢٥).

من التغييرات التي طرأت على الدولة السورية، تلك التي تؤثر على جهاز الأمن الذي من شأنه أن يثبت أنه من بين الأكثر تبعية. على الرغم من أن الرئيس الجديد لم يتم بتطهير النظام بالكامل، إلا أن إزالة بعض أعضاء الحرس القديم الذين قاموا بحماية مصالح والده^(٢٦) قلل من فعاليته. وفي بعض الحالات، كان المعينون الجدد غير متمرسين إلى حد كبير لتسيير الأمور كما كان الأمر من قبل، ونادراً ما ظلوا في موقع لفترة طويلة بما يكفي لتحقيق جدول أعمال النظام. واصلت الأجهزة الأمنية عملها كآليات مهمة لسيطرة الدولة، أقوى من الجيش أو وزارة الداخلية. لكن في حين استمرت دولة الظل في الشكل الخارجي، فقد زرع "الأسد" بذور الضعف فيها. وسيتكشف مدى تعرض النظام للخطر بشكل أساسي مع ظهور الصراع السوري منذ عام ٢٠١١ فصاعداً.

لقد أدى رد "الأسد" على السياق الإقليمي إلى تفويض دولة الظل من خلال الإضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة. وكان الأسد قد عارض الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣. وقد ارتبط النظام السوري فيما بعد باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وهو حدث أدى بالولايات المتحدة إلى سحب سفيرها من دمشق في عام ٢٠٠٥. وقد تراجع الأسد لفترة وجيزة في يوليو ٢٠٠٨ بعد أن دعا الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، الأسد إلى باريس في محاولة لاستعادة قدر من الاحترام الدبلوماسي لسوريا. ومع ذلك، فإن إعادة تأهيل بشار الأسد في نظر المجتمع الدولي توقفت بسبب استجابة النظام المتشددة لاندلاع الانتفاضة السورية.

"أبق الأمور في نطاق العائلة": سيطرة الدولة على الانتفاضة السورية

كان للربيع العربي أثر كبير على دولة الظل في سوريا. كان السوريون يراقبون عن كثب الأحداث التي اندلعت في تونس وليبيا ومصر واليمن، وكانوا يتناقشون فيما بينهم عما يمكن أن يحدث في وطنهم. في البداية خلال المظاهرات المعارضة للحكومة، بدأ "الأسد" متقبلاً نسبياً للانتقادات الشعبية: فتح المجال للتوسع في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التي كانت محظورة حتى ذلك الحين، وتعهد بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وكتابة دستور جديد. هذه الإجراءات والتصريحات اعتبرها البعض ضمانة لئلا تتكرر الانتفاضة التي اندلعت في كل مكان في المنطقة، في سوريا.

ورغم إعلان "الأسد" العام بأن سوريا "مختلفة" عن أي دولة عربية أخرى وقعت في تلك الفوضى، فإن المظاهرات اندلعت فعلاً في سوريا^(٢٧). وكان رد فعل "الأسد" تجاه هذه الاحتجاجات في مدينة "درعا"، التي انطلقت فيها بؤادر الانتفاضة، هو إصدار الأوامر إلى الجيش لتطويق وحصار المدينة وإرسال عناصر الخدمات الأمنية لإطلاق النار على المتظاهرين. ومع تزايد حصيلة قتلى "درعا"، اتخذ بعض أعضاء الدائرة الداخلية لـ"الأسد" وبعض مستشاريه موقف الصقور، وحرصوا على المزيد من القمع ومعاينة أي شخص يفكر في اقتراح مسألة المصالحة. وفي نفس الوقت، كان هناك عدد قليل من المستشارين الذين اتخذوا موقف الحماة، وحاولوا العثور على أرض وسط لإعادة الهدوء إلى الشوارع، ولكن خلال أسابيع قليلة كان واضحاً تماماً أي المعسكرين قد فاز في هذه المعركة.

أدار مكتب الرئاسة عملية القمع. وأصدر "الأسد" بنفسه الأمر لهذه العملية، بينما كان محمد مخلوف ورامي مخلوف يديران مجموعات تتكون على الأقل من ٥٠٠ عسكري. وكان محمد ديب دعبول، المعروف باسم "أبوسليم"، مسؤولاً عن مكتب الرئاسة وتولى التنسيق مع الجيش وأفراد الأمن، وتلقى أوامره مباشرة من الرئيس. وأدار وزير شؤون الرئاسة منصور عزام، شبكة أكبر من ١٥٠٠ شخص موزعين على مؤسسات حكومية مختلفة. وأدار "الأسد" وشقيقه "ماهر" (رئيس الحرس الجمهوري)، عمليات عسكرية وحشية، تطورت فيما بعد، مع تطور النزاع، إلى تكتيكات مثل البراميل المتفجرة في مناطق المعارضة.

في أيار/مايو ٢٠١١، أجرى رامي مخلوف مقابلة لصحيفة "نيويورك تايمز" تشير إلى أن عائلة "الأسد" والنخبة الحاكمة قد اقتربا من حسم نتيجة للصراع. وألح إلى أن عملية صنع القرار في السياسة كانت عملية "مشتركة"، وإن كان يسلم بأن "الأسد" لا يزال لديه القول الفصل. وأضاف مخلوف: "كشخص، كل واحد منا يعرف أنه لا يمكننا الاستمرار دون البقاء موحدين معاً"^(٢٨). في واقع الأمر، ما زالت الأجهزة الأمنية تتمتع بحرية كبيرة تحت إشراف الرئيس. ومع ذلك، لم يتم اختبار هذا الترتيب -وهو إرث حكم حافظ الأسد- بسبب الظروف السياسية والاجتماعية التي واجهت ابنه. وكما فعل والده في قمع أي حركة منظمة ضده، سعى بشار الأسد إلى الاعتماد على المنافسة بين الأجهزة الأمنية للتعامل مع الانتفاضة التي كان يواجهها. وكان مقياس نجاحه هو عدد المظاهرات التي تحدث، فإذا لم تقم وكالة أمنية واحدة بإخماد المظاهرات، فإنه سيمنح قيادة حملة القمع إلى وكالة أخرى.

مع تصاعد الصراع وانتشاره في جميع أنحاء البلاد، تزايدت الجهات الفاعلة المختلفة وظهرت في مكانة بارزة. في يوم من الأيام يكون علي مملوك، رئيس مديرية المخابرات العامة، هو المسؤول. وفي اليوم التالي، سيكون جميل حسن، رئيس مديرية المخابرات الجوية المهمة هو المسؤول. أعضاء الحرس القديم الذين لم يظهروا الطاعة الكاملة للنظام تم تهميشهم أو فقدوا الامتيازات. ومنهم علي حبيب، الذي تم فصله كوزير للدفاع في أغسطس ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، تم إعادة تعيين بعض المتقاعدين من الحرس القديم - مثل علي دوبا، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية، وبهجت سليمان السفير السابق لسوريا في الأردن، كمستشارين.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها، لم تتمكن أجهزة الأمن من وقف المظاهرات، حيث أثبت نموذج دولة الظل الذي ورثه بشار الأسد وأدخل تعديلات عليه، أنه أقل فعالية بكثير مما كان عليه قبل ٢٠١١. بدأ ضباط الجيش في الانشقاق إلى المعارضة. وأنشأوا ما أصبح يعرف باسم الجيش السوري الحر، الذي سيضم فيما بعد مدنيين سابقين حملوا السلاح. كان التأثير على القوات الحكومية مهمًا: على الرغم من أن استمرار وجود صانعي القرار الرئيسيين كان كفيلاً بالتأكيد أن الجيش لم ينهار، فقد أضعفته خسارة الأفراد.

تفريغ القدرة الأمنية والعسكرية لدول الظل

مع تفجر الصراع، أصبح الجيش منقسماً بشكل متزايد، وفقد الجهاز الأمني القدرة على الحفاظ على القيادة المركزية. ونتيجة لذلك، أصبحت دولة الظل التي مكنت حافظ الأسد من ممارسة السلطة والحفاظ عليها أقل فعالية. ولا تزال عواقب هذا الأمر ملموسة، حتى مع دخول الصراع في مرحلة أحدث من النظام الذي يتمتع فيه النظام العسكري مرة أخرى بميزة عسكرية. لقد تضاءلت القدرة القتالية للجيش السوري -التي كانت ضعيفة أصلاً قبل عام ٢٠١١^(٣١)، والذي عانى من الفساد والمحسوبية^(٣٢)- بشكل كبير منذ بداية النزاع. علاوة على ذلك، يجب على قوات النظام اليوم أن تتعامل مع آثار التخفيضات الأخيرة في القدرات^(٣٣) -والتي ترجع جزئياً إلى الانشقاقات وخسائر المعركة، ولكنها تعكس أيضاً الأعداد الكبيرة من الجنود الذين رفضوا القتال (والذين، في العديد من هذه الحالات، تم إعدامهم)^(٣٤).

يحاول الجيش زيادة أعداده. وقد رفع الحد الأقصى لسن التجنيد الإجباري إلى ٤٢، ويقوم بالتجنيد القسري للمواطنين^(٣٥). ومع استعادة القوات الحكومية للمناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون، استخدم النظام ما يسميه "معاهدات المصالحة" لتجنيد أشخاص في الأفراد الرابع أو الخامس اللذين أسستهما روسيا لتعزيز قدرة الجيش. في الواقع، "المعاهدات" هي اتفاقيات قسرية، حيث يستخدم النظام أساليب الحصار لتجويد السكان إلى نقطة الاستسلام، وأحياناً قصف الأحياء أو استخدام الأسلحة الكيميائية لفرض الامتثال والولاء. ويترك للمتمردين السابقين الذين يختارون البقاء في المناطق التي تستعيدهم القوات الحكومية خيار واحد: التخلي عن المعارضة والولاء لـ"الأسد"، وتسوية وضعهم الأمني ثم الانضمام إلى القوات الحكومية للقتال ضد الجماعات المتمرّدة ذاتها التي اعتادوا على الانتماء إليها^(٣٦).

كما أن الجيش يرفض أحياناً تسريح الاحتياطيين عند استكمال فترة خدمتهم القانونية^(٣٧). قبل عام ٢٠١١ -في كل من حقبة حافظ الأسد وبعد تولي بشار الأسد" السلطة- كانت خدمة الاحتياطيين غير شائعة. عند الانتهاء من الخدمة العسكرية، يتم تسريح الرجال وتقديم بطاقة هوية لخدمة الاحتياط، ليتم الاحتفاظ بها في حالة الاستدعاء. ونادراً جداً، كان يتم استدعاء الرجال الذين يتمتعون بمهارات عسكرية متميزة للخدمة في الاحتياط

لفترات ما بين ستة أشهر وعام كامل. ولكن منذ عام ٢٠١١، أصبح الاحتياطيون عاملون بشكل مستمر ومنضمون للجيش السوري لسنوات عديدة.

أسفرت جهود النظام لزيادة القوى العاملة العسكرية عن نتائج مختلطة. وكان التجنيد ذو فائدة محدودة لأن معظم المجندين الجدد يفتقرون إلى الخبرة العسكرية، وبالتالي أسهموا بشكل متدني جدا في رفع القدرة القتالية للجيش^(٣٨). كما تمثل الطائفية تحدياً كبيراً، حيث إن عدد كبير من المجندين في الجيش السوري ينحدرون من غالبية السكان السنة. والظروف في الجيش ليست مثالية، فالجنود لا يحصلون على رواتب كافية، وخلال سبع سنوات من الحرب، ظل العديد من الجنود السنة في مناطق المواجهة لشهور -وأحياناً سنوات- في ظروف قاسية دون إمدادات كافية. وتسبب هذا في إذكاء التوتر الطائفي، حيث إن الجنود العلويين (الذين ينتمون إلى طائفة الأقليات نفسها مثل عائلة الأسد)، يتم إبعادهم عن الخطوط الأمامية، وبالتالي ينظر إليهم على أنهم المستفيدون من المعاملة التفضيلية. لا يساعد هذا الوضع حقيقة أن الفساد في الجيش أصبح أكثر انتشاراً عما كان قبل الحرب: فالجنود الذين لهم صلات مع ضباط رفيعي المستوى، أو بالوسائل المالية، قادرون على دفع الرشاوى للهرب من تلبية نداء الواجب على الجبهة الأمامية.

كما أدى الصراع إلى الضغط على نموذج دولة الظل للاعتماد على أفرع الأجهزة الأمنية في مناطق مختلفة من سوريا. فقدت الوكالات عددا كبيرا من أعضائها خلال الحرب، ما أضعف قدرتها. وعلى نفس القدر من الأهمية، فقد قطع الصراع خطوط القيادة من الأعلى إلى الأسفل بين الدائرة الداخلية للرئيس والعديد من الفروع المحلية للأجهزة الأمنية. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الفروع تعمل بشكل مستقل تقريبا. في دمشق وأماكن أخرى، يتم السيطرة على المناطق المختلفة من قبل فئات أمنية مختلفة. هذه الجهات الفاعلة تفرض سلطتها من خلال المعاملة الوحشية للسكان المقيمين.

وبهذه الطريقة، غيرت التحديات التي واجهها الجيش والأجهزة الأمنية ديناميكيات السلطة في البلد. وقد مهدت الخسائر العسكرية والقيود المفروضة على السبيل الطريق أمام ظهور الميليشيات التي ترعاها الدولة والميل إليها. وقد تم التسامح مع هذه الجهات الفاعلة الجديدة أو تشجيعها من قبل النظام على أساس أن دورها يتمثل في

مساعدة الجيش النظامي والهيئات الأمنية، مع تنسيق الجيش لعمليات الميليشيات^(٣٩). لكن ما كان يفترض في الواقع أن يكون الحل لمشكلة توفير الموارد، تسبب في استنزاف القدرة العسكرية والأمنية لدولة الظل أكثر، مما اضطر بدوره النظام إلى الاعتماد على الدعاية للتغطية على نقاط ضعفه. وكانت هناك أيضا بعض التغييرات الهيكلية والوظيفية، حيث كان على مؤسسات الدولة أن تستوعب الأطراف الجديدة.

يمكن إرجاع ظهور الميليشيات الموالية للنظام إلى انخراط الحكومة مع الشيعة، وهي شبكة من العصابات الإجرامية التي حشدتها النظام في البداية للنزول إلى مناطق الاحتجاج وضرب المتظاهرين^(٤٠). وفي وقت لاحق، أصبح الشيعة أكثر تنظيماً واكتسبوا المزيد من القوة، حيث تم دمجهم في ما أصبح يعرف باسم "اللجان الشعبية". تم تشكيل اللجان الشعبية بشكل رئيسي من الأقليات الموالية للرئيس الأسد: العلويين والمسيحيين والشيعة والدروز. بدأت هذه الجماعات في الظهور في الأحياء والبلدات والمدن في جميع أنحاء البلاد، تحت ذريعة توفير الحماية المحلية، وكانت اللجان الشعبية مسلحة من الأيام الأولى للانتفاضة. وقد عكس تركيبهم الديموغرافي تكتيك النظام في نشر الخوف بين الأقليات من خلال التحذير من الخطر "الجهادي السني" (كما وصفه النظام) المتظاهرين^(٤١).

ومع توسع المظاهرات، زادت أعمال العنف وباتت هناك حاجة إلى مزيد من الأفراد لدعم قوات النظام الرسمية. وهكذا تم تجنيد اللجان الشعبية لمرافقة قوات الأجهزة الأمنية المكلفة بالضرب و/أو إطلاق النار على المتظاهرين.

كانت النتيجة الإضافية لتفريغ دولة الظل هي المساحة التي فتحتها للجماعات شبه العسكرية المدعومة من إيران لدخول المسرح السوري (يتم تغطية أجندة السياسة الخارجية الإيرانية الأوسع في البلاد في الفصلين ٤ و ٥). رأت إيران أن النظام السوري عاجز من تلقاء نفسه عن الفوز بالحرب عسكرياً أو استعادة السيطرة على المدن والبلدات التي اتخذتها المعارضة^(٤٢). وبعد إرسال مستشاريها في البداية للمساعدة في حملات القمع السببراني على المتظاهرين في بداية الانتفاضة، أرسلت إيران مستشارين عسكريين لسوريا لوضع استراتيجية الحرب في عام ٢٠١١. وقد أعقب ذلك في عام ٢٠١٢ المقاتلون الشيعة الذين أرسلوا لدعم قوات النظام^(٤٣).

كان القادمون الأوائل من "حزب الله" والحرس الثوري الإيراني. وقد تبع المرتزقة من عام ٢٠١٣ فصاعداً^(٤٤)، منهم مقاتلين من النقباء وكثائب أبو الفضل العباس، وكلاهما من ميليشيات وحدات الحشد الشعبي في العراق.

كما استفاد الرد الإيراني من المادة ١٠ من قانون الخدمة العسكرية السورية لعام ٢٠٠٣، الذي يسمح بإنشاء "قوات أخرى حسب الضرورة" لتكميل الجيش النظامي^(٤٥). ومع استمرار انخفاض أعداد الجيش السوري وأفراد الأمن السوريين، دخل هذا البند موضع التنفيذ في عام ٢٠١٣، عندما قررت إيران بناء قوة شبه عسكرية من الأقليات الموالية لطهران، باستخدام نموذج مماثل لتلك المرتبطة بقوات الحشد الشعبي.

أعضاء هذه الميليشيا المساعدة الجديدة، المعروفة باسم قوات الدفاع الوطني (NDF)، قاتلوا إلى جانب قوات الحكومة السورية. بتمويل من رامي مخلوف، وتدريب وإشراف من قبل إيران، صُممت قوات الدفاع الوطني ككيان يمكن أن يتحول إلى خلية في سوريا، مستمداً شرعية الدولة من تفويض رمزي في توفير الأمن. وبهذه الطريقة، تأمل إيران أن تحصل الجبهة الوطنية على وضع مماثل لحالة حزب الله في لبنان^(٤٦). وعلى الرغم من أنه بموجب القانون السوري، فإن الجيش وقوى الأمن الداخلي و"القوات الإضافية" مثل الميليشيات يتم التعامل معها جميعاً كجزء من النظام القانوني للقوات المسلحة، فإن قوات الدفاع الوطني تميزت بنفسها عن طريق دفع مرتبات أعلى بكثير للمجندين، وتراوحت رواتب قوات الدفاع الوطني ما بين ١٠٠ و ٤٠٠ دولار أمريكي في الشهر في عام ٢٠١٨، مقارنة بمتوسط يبلغ حوالي ٥٠ دولارًا في الشهر للجنود النظاميين في الجيش السوري.

استمرت إيران في زيادة أعداد الميليشيات الشيعية في سوريا، ثم أرسلت أفراداً من أفغانستان (ميليشيا الفاطميون) واليمن وباكستان (الزينيون) للقتال من أجل النظام^(٤٨). وفي بعض الأحيان، أدى تزايد دور الميليشيات غير النظامية في النزاع إلى تعقيدات لعلاقات النظام مع المقاتلين المتحالفين معه. على سبيل المثال، في بعض المعارك، حققت الميليشيات الموالية للدولة انتصارات عسكرية كبيرة، ولكن الفضل كله كان ينسب إلى الجيش السوري. في عام ٢٠١٤، نشب الجدل عندما عبّرت المستشارة الرئاسية بثينة شعبان عن غضبها من أن "وسائل الإعلام الموالية" كانت تدعي فوز حلفاء سوريا وإنكار دور الجيش السوري. وسرعان ما سحبت بيانها، وتم مسحها من الإنترنت. كانت الإشارة إلى تغطية المعارك التي كانت قد حققت مكاسب من قبل حزب

الله، حيث سمح للصحفيين من وسائل الإعلام التابعة لحزب الله والمنار والميادين- بدخول مناطق المعارك، لبث الأخبار، في حين ترك الجيش السوري وإعلامه في الخلف. في مناسبات أخرى، بثت "المنار" و"الميادين" انتصارات حزب الله مباشرة، ولكن على الرغم من أنه كان من الواضح أن الجيش السوري لم يكن حاضراً، مُنح الفضل في الانتصارات للجيش السوري^(٤٩). زعم أحد الصحفيين أنه في وفي بعض المعارك، اضطر الصحفيون إلى الانتظار عدة أيام حتى وصلت كتائب الجيش السوري ووسائل الإعلام قبل أن يتمكنوا من تغطية الأعمال القتالية. علاوة على ذلك، ستبدأ الدعاية النظامية في الظهور، مدعيةً أن الجيش السوري قد أخلى بلدات المعارضة أو قوات "داعش"^(٥٠).

كان العامل الأخير الذي أسهم في تقليص القدرة العسكرية والأمنية لدول الظل هو تكتيكاتها العسكرية. ومع سقوط المدن والبلدات في يد المتمردين في وقت سابق من الصراع، اعتمد النظام على تكتيك سحب قواته وتطوير وقصف هذه المناطق. أدى إلغاء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية من داخل المدن والبلدات إلى فراغ تم ملؤه في وقت لاحق من قبل جماعات معارضة مسلحة أو إسلاميين^(٥١). واليوم، ومع استعادة النظام للعديد من هذه المناطق من الثوار، لم يكن لدى الدولة السورية القدرة على ممارسة السيطرة العسكرية والأمنية الكاملة عليها. وتحدث ظاهرة مماثلة في مناطق ظلت تحت سلطة النظام طوال النزاع، بسبب انخفاض القدرات العسكرية الفنية للدولة وتأثير الميليشيات الموالية للنظام وفروع الوكالات الأمنية المذكورة أعلاه.

اليوم، جميع العناصر المؤيدة للنظام في الصراع لديهم مصالح مختلفة ويتنافسون للحفاظ على سلطتهم. هذه المنافسة لا تتضمن فقط لواءات وكتائب داخل الجيش السوري، وميليشيات سورية موالية، وفروع للأجهزة الأمنية، وإنما تشمل أيضاً الميليشيات الأجنبية المدعومة من إيران والتي لديها أجندة للحفاظ على وجودها في البلاد، والحفاظ على السيطرة على المناطق الرئيسية في أيدي الشيعة، ودفع المعارضة السنية للخروج من المناطق التي يسيطر عليها السنة. الأدلة على هذا التنافس بين الجهات الفاعلة لا تعد ولا تحصى وتفريغ دولة الظل يمكن أن يرى، على سبيل المثال، في مناسبات مختلفة عندما منعت الميليشيات المدعومة من إيران (وخصوصاً حزب الله)، ضباط الجيش السوري من الوصول إلى المدن والقرى دون موافقة الميليشيات. من

بين هذه المواقع كانت بلدات مثل الزيداني ومضايا، المتاخمة للبنان، والتي يعتبرها حزب الله ذات أهمية استراتيجية. يتذكر المقيمون والمعارضون، كيف مارس حزب الله وإيران السيطرة الكاملة على كلتا المدينتين. على سبيل المثال، عندما كانت المفاوضات جارية حول صفقة تسمح للمقاتلين والمدنيين بمغادرة الزيداني ومضايا، اقترب النظام من المدنيين في محاولة لإقناعهم بالبقاء (في محاولة لمنع حزب الله من السيطرة على المنطقة). ومع ذلك، لم يتمكن الجيش السوري من منع عقد صفقة تبادل السكان^(٥٢).

نشأة الدولة التفاعلية

مع تضاؤل قدرة الدولة العسكرية والأمنية، تحولت سوريا من دولة الظل إلى "دولة تفاعلية" -أي، تتركز بالأساس على علاقات التفاعل والتعامل. إن أساليب التفاعل هذه ليست في حد ذاتها جديدة على سوريا، وحتى قبل الانتفاضة، كانت شبكة النخب التابعة للنظام تعمل على أساس التفاعلات. ومع ذلك، كان هذا يحدث دائماً دون أن يغير أو يؤثر على المعايير الأساسية لسيطرة الدولة. الآن، نمت الشبكة لتشمل المستفيدين الذين لم يكونوا جزءاً من نظام السلطة الأصلي. هذه الأطراف الانتهازية تؤدي دور بعض الجهات الفاعلة وبعض وظائف الدولة، ولكن من خارج مؤسسات الدولة. لقد نمت قوتهم إلى الحد الذي لم تعد الحكومة تسيطر عليهم.

تم إعادة ترتيب نظام دوائر السلطة التي أنشأها حافظ الأسد وتعديلها من قبل بشار الأسد. وأصبحت "الدوائر" الأصغر حجماً أكبر وأكثر نفوذاً، وتجاوزت دورها الأساسي في النظام. في الماضي، كان المدافعون عن حقوق الإنسان يدافعون في المقام الأول عن مصالح الدولة والنظام لأن ذلك يضمن مصالحهم الخاصة. اليوم، يسعى المستفيدون الجدد بشكل أساسي إلى تحقيق مصالحهم الخاصة والعمل بشكل مستقل عن مصالح الدولة والنظام.

وقد تم تسهيل صعود المستفيدين من قبل عدة عوامل. أولاً، اضطرت الحاجة إلى التحايل على العقوبات المفروضة على رجال الأعمال المقربين من النظام إلى تجنيد وجوه جديدة للتصرف نيابة عنها. أصبح هؤلاء اللاعبين نشطين بشكل متزايد في مجال الأعمال التجارية، وشاركوا في معاملات تراكمية تقدر بمليارات الدولارات. وإدراكاً لحاجة النظام لهم، فقد نما في طموحهم وأصبحوا أكثر تأثيراً من أصدقاء النظام العاديين.

العامل الثاني هو أن العديد من المناطق وقعت خارج سيطرة النظام المباشرة. وقد تطلب هذا من النظام إيجاد شركاء جدد على الأرض يمكنهم العمل نيابة عنه وتسهيل الأعمال التجارية والخدمات في المناطق التي تقع خارج متناول الحكومة^(٥٣). مرة أخرى، يستفيد هؤلاء الشركاء المحليون من اعتماد النظام عليهم.

العامل الثالث ذو الصلة، هو فقدان الدولة لقدرات المؤسسات نتيجة للحرب. العديد من المؤسسات -مثل تلك التي تعالج مسألة الجمارك وإمدادات المياه والزراعة وإنتاج النفط وتوزيعه- لم تعد تعمل بكامل طاقتها. وقد أجبر هذا النظام على الاعتماد على قدرة الجهات الفاعلة غير الرسمية. ومع خروج البلديات والمدن عن سيطرة الحكومة المركزية، اعتمد النظام على الجماعات المحلية والأفراد في مختلف أنحاء البلاد لإدارة شؤون الدولة. في بعض الحالات، كما في بيع وشراء النفط ونقل البضائع، كان هذا يتضمن التفاوض مع قادة "داعش" والمجموعات الإسلامية مثل جبهة النصرة، فقد كانت هذه الجهات تسيطر على طرق الإمداد.

ظهر أمراء حرب جدد في الصدارة وتغيّرت الديناميكيات الاقتصادية والأمنية للبلاد. تولى محيي الدين المنفوش السيطرة على تهريب البضائع داخل وخارج الغوطة الشرقية. برز جورج حسواني كمفاوض رئيسي للنظام مع جبهة النصرة، وعمل على كل شيء من المعاملات النفطية إلى اتفاق لضمان إطلاق سراح الرهبات الأسيرات في دير عطية. وكان سامر الفوز هو الواجحة الجديدة لرامي مخلوف (الأخير مستهدف بالعقوبات)، وقد شارك في مجموعة متنوعة من الصفقات المرجحة، من مشاريع إعادة الإعمار إلى شراء قطع كبيرة من الأراضي والفنادق (بما في ذلك حصة كبيرة في فندق الفورسيزنز في دمشق، تم شراؤها من الأمير السعودي الوليد بن طلال)^(٥٥).

ظهرت مجموعة متنوعة من الأسماء الأخرى في السنوات الأخيرة، تعمل بالنيابة عن الحكومة وتدير الشركات في جميع أنحاء البلاد. ويسيطر البعض على قطاع النفط وبعض الطائرات وغيرها -حسب موقعهم ونفوذهم على المجتمع المحلي والروابط مع جماعات المعارضة المسلحة- والحديد وإعادة الإعمار. بعض الشخصيات، مثل أيمن جابر وهو رجل أعمال مرتبط بأسرة "الأسد" في اللاذقية، شكلوا ميليشياتهم الخاصة لدعم النظام. وقد ساعد مقاتلي جابر في المعركة من أجل تحرير تدمر.

لقد خلق الاعتماد على المنتفعين حلقة مفرغة للدولة السورية. لقد أدرك المترجمون اعتماد النظام المتزايد عليهم، وبالتالي يتوقعون دعماً أكبر من الدولة مقابل خدماتهم. وهذا يزيد من تآكل قدرة الدولة وتغيير الوظائف المؤسسية. باختصار، أصبحت المعاملات التي جرت العادة أن تكون مجرد أداة واحدة (من بين كثيرين) تستخدمها دولة الظل، هي السمة المميزة للدولة السورية.

صعود المترجمين من الجيش والأمن والميليشيات

وراء صعود أمراء الحرب والجهات الفاعلة الاقتصادية، تواجه سلطة الدولة في سوريا تحدياً من خلال صعود المترجمين من داخل مؤسسات الدولة والميليشيات التابعة لها. وبعيدا عن كونها مدفوعة بمصلحة الدولة، فإن أولئك في الجيش أو الأجهزة الأمنية أو الميليشيات غالباً ما يستخدمون مواقعهم لتحقيق مكاسب اقتصادية. لقد أعطى النظام قادة الجماعات المسلحة مثل جبهة الدفاع الوطني، أسهم في الأعمال التجارية، في محاولة للحفاظ على دعمهم العسكري. تم خصخصة بعض محطات الوقود في "دمشق" التي كانت مملوكة للقطاع العام وتم منحها لنفس الشخص.

ويأتي معظم زعماء الحرب التابعين لقوات الدفاع الوطني من طوائف الأقليات الفقيرة ويكسبون دخلاً منخفضاً نسبياً قبل اندلاع النزاع. ومع ذلك، فإن الحرب جعلتهم أغنياء. وقد تحول الكثيرون منهم من كسب ١٠٠٠٠ ليرات في الشهر (أي ما يعادل ٢٠٠ دولار أمريكي قبل الحرب)، إلى كسب ما يقرب من مليوني ليرة شهرياً (حوالي ٤٠٠٠ دولار أمريكي بأسعار اليوم). يبدو أنهم لا يتورعون عن عرض ثروتهم الجديدة، وفي دمشق يمكن رؤيتهم يقودون السيارات الفارهة ويجلسون في مقاهي باهظة الثمن. أدى نجاحهم في الواقع إلى خلق طبقة اجتماعية اقتصادية جديدة في سوريا^(٥٦). إذا كانت تجربة لبنان مؤشراً، سيكون من الصعب على الدولة السورية أن تكبح هذه الطبقة الجديدة بمجرد انتهاء الصراع.

مع استمرار النظام في ابتكار آليات جديدة لتوجيه تمويل الدولة إلى هذه المجموعات، تغيرت وظائف بعض مؤسسات الدولة وفقاً لذلك. على سبيل المثال، أنشأت وزارة الخارجية السورية مكتباً لتنظيم تسجيل وتمويل المنظمات غير الحكومية، في الوقت الذي يتم فيه تمويل عدد من الميليشيات الموالية للنظام (بما في ذلك جبهة الدفاع الوطني) من قبل شخصيات مثل رامي مخلوف من خلال منظمته غير الحكومية "البستان"، وأصبح المكتب طريقاً لتمويل البستان والآخرين - وكل هذا ظاهره دعم المجتمع المدني، حتى أن بعض قادة الميليشيات قد أنشأوا منظمات غير حكومية خاصة بهم لغرض محدد هو الحصول على تمويل من الدولة.

قبل الانتفاضة، عندما كانت الدولة أكثر صلابة (تحت حكم حافظ الأسد وبيشار الأسد)، تنافست الفروع الأمنية لإظهار الولاء للنظام. وقد سمح هذا للنظام بضمان الاستقرار من خلال نهج "فرق تسد". اليوم، المنافسة على السلطة والفوائد والمكاسب المالية. وقد مكّن الصراع كل فرع أو أفرع من فروع الأجهزة الأمنية من توسيع قوته، وشجع كل منها على اقتطاع جزء من اقتصاد الحرب لنفسه. ونتيجة لذلك، تعمل الفروع الأمنية بشكل متزايد في مصلحتها الخاصة بدلاً من مصالح السلطة^(٥٧).

أحد الأمثلة على ذلك هو إعداد نقاط التفتيش. وكما فعلت بعض الجماعات المتمردة، فقد أقامت الميليشيات الموالية للنظام والجيش وفروع الأجهزة الأمنية نقاط تفتيش لغرض وحيد هو الحصول على الأموال. وقد ذهب البعض إلى حد تأجير نقاط التفتيش إلى أفراد أو جماعات خاصة، وبالتالي ضمان دخل منتظم دون الاضطرار إلى فرض نقاط التفتيش بأنفسهم^(٥٨). وتسامح النظام مع هذا النشاط ليس فقط لأنه لا يمتلك الوسائل المالية لدفع جميع تكاليفه، ولكن أيضاً لأن السماح لمثل هذه الجماعات بالاستفادة من الحرب، هو وسيلة لإبقائها في صفها.

خارج منطقة الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق، تقوم نقاط التفتيش الموالية للنظام بتحصيل ٥٠ ليرة لكل كيلوغرام لمواد البناء التي يريد المقيمون إدخالها إلى المنطقة لتجديد العقارات (يُسمح فقط بإجراء تجديدات بسيطة). نقاط التفتيش في المنطقة لا تفرض الضرائب على نقل البضائع التجارية فحسب، بل أيضاً على مرور الأشخاص الذين يسافرون إلى الغوطة الشرقية أو اليرموك. في إحدى الحالات المبلغ عنها، دفعت امرأة ما مجموعه ٢٠,٠٠٠ ليرة في سلسلة من نقاط التفتيش، كل منها يتقاضى ما بين ألفين وثلاثة آلاف ليرة، لتتمكن من الوصول إلى منزلها في الغوطة الشرقية. كما تفرض نقاط التفتيش في بعض الأحيان رسوماً (تصل إلى ٢٠٠٠٠ ليرة لكل شاحنة) لضمان المرور الآمن للشاحنات التي تحمل بضائع في المناطق التي يسيطر عليها النظام أو النظام، مع وجود قوات محلية ترافق كل شاحنة إلى وجهتها. وقد دفع هذا الأمر الحرفيين إلى إضافة تكلفة "مرافقة" إلى سعر بيع السلع^(٥٩).

يقبل ضباط الجيش أيضا رشاوى مقابل مساعدة الناس على تجنب التجنيد الاحتياطي. ويحصل الضباط على ما يصل إلى ٣٠٠ دولار أمريكي شهرياً لكل شخص يتم تجنيده في العادة من الدوائر التي يشرف عليها -وتضمن هذه الرسوم حذف اسم الشخص من سجل المجندين أو أن يتم تجاهل غيابهم عن الخدمة. والرشوة منتشرة أيضاً فيما يتعلق بتهديب الأشخاص، حيث يحصل ضباط الجيش في كثير من الأحيان على آلاف الدولارات لتسهيل نقل الأفراد إلى تركيا أو لبنان هرباً من الخدمة العسكرية أو تجنب الاعتقال من قبل النظام. وفي هذه الحالات، يتم عادة تزويد الأفراد "ببطاقات الهوية الأمنية" التي تظهر الانتماء العسكري تحت اسم مختلف، ويتم ترتيب خروجهم من سوريا باستخدام المركبات العسكرية لتجنب الوقوع في نقاط تفتيش النظام^(٦٠).

وقد وفرت بطاقات الهوية الأمنية غير المسجلة والمزورة وسيلة للناس لتجنب الخدمة العسكرية منذ أن أعلنت الدولة السورية أن أعضاء الجبهة يمكنهم ألا يدخلوا الجيش. بعض الأشخاص سجلوا كأعضاء في جبهة الدفاع الوطني دون أن يكونوا نشطين في وحداتها القتالية، بينما قام آخرون ببساطة بشراء بطاقات هوية أمنية مزيفة في السوق السوداء، ودفعوا ما بين ٥٠٠ ألف ليرة سورية إلى ٢ مليون ليرة من أجل هذا الغرض. وقد تسببت زيادة هذه الظاهرة في إعلان الحكومة السورية أن مكتب الأمن الوطني وحده من يصدر هذه البطاقات^(٦١).

لقد أصبح الاحتجاز أيضا تجارة مربحة للعديد من الكيانات التابعة للنظام. وأصبحت عدد من الجماعات ساهرة للمعتقلين، حيث كان لكل جماعة أسلوبها الخاص وأسعارها في أداء خدمات معينة. ويرأس خدمات الوساطة ضباط في الجيش وأعضاء في فروع الأمن ومحامون، وفي بعض الحالات، ببساطة أفراد يدعون أنهم على صلة بأشخاص يتمتعون بصلاحيات ونفوذ. وتشمل الخدمات توفير المعلومات (وليس بالضرورة أن تكون ذات طبيعة موثوقة) لأفراد العائلة حول مكان ومصير المحتجزين؛ تسليم أشياء للمحتجزين داخل المنشآت الأمنية التي يحتجزون فيها؛ وتسريع عمليات التحقيق لتسريع إطلاق سراح المعتقلين. وبدون هذه الخدمة الأخيرة، يمكن للمحتجزين أن يتوقعوا احتجازهم لشهور^(٦٢).

يمكن أن تتراوح المبالغ المدفوعة لمثل هؤلاء الساهرة من مئات إلى عدة آلاف من الدولارات: ما يصل إلى ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي لاسترداد شخص ما من الاحتجاز، وترتيب نقل قضيتهم إلى محكمة (عادة محكمة

إرهابية)، وتأمين تبرّتهم في النهاية. تعتمد المبالغ على شدة التهم ضد المعتقل، والمكان الذي ينتمي إليه. فالرسوم للنساء أقل من الرسوم للرجال، وسيختلف السعر الذي يدفعه شخص من منطقة يسيطر عليها المعارضون عن الثمن الذي يدفع إذا كان المعتقل من منطقة تحت سيطرة النظام. في كثير من الحالات، يتم تضخيم التهم الموجهة ضد المعتقلين، حتى يمكن انتزاع المزيد من الأموال من أسرهم. تمتد هذه التجارة القائمة إلى محكمة الإرهاب، والتي يتم نقل عدد كبير من قضايا المعتقلين إليها، وحيث يتم دفع مبالغ كبيرة للمحامين والقضاة من أجل تسريع المحاكمات وتأمين الإفراج عن المتهمين.

ترتبط مواقع الاحتجاز أيضا بسرقة متفشية. وغالباً ما يفقد المعتقلون ممتلكاتهم الشخصية أو يصادرها الضباط في مرافق الاحتجاز. بعض العصابات أو اللصوص الإجرامية لها صلات مع الضباط العسكريين الفاسدين أو القضاة أو فروع الأجهزة الأمنية. إذا تم إلقاء القبض عليهم، فإن اللصوص يقومون ببساطة بتسليم حصة من البضائع المسروقة إلى السلطات لضمان الإفراج الفوري عنهم^(٦٤).

أصبح النهب نظاماً أيضاً. في الغوطة الشرقية، ينخرط أعضاء الجبهة وغيرهم من رجال الميليشيا أو البلطجية - يرافقهم أشخاص يرتدون الزي العسكري من جهاز الأمن - في نهب مباني بأكملها. وعادة ما تأخذ هذه الممارسة شكلين: إما أن المبنى قد تعرض للنهب وتم تحميل محتوياته على الشاحنات ليتم بيعها بالجملة (تم بيع شاحنة واحدة مقابل ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية)؛ أو "الحق" في نهب مبنى يباع إلى المشتري مقابل رسوم متفق عليها يمكن أن تصل إلى ملايين الليرات السورية. (في الحالة الأخيرة، كان المشتري قد "اشتري" محتويات المبنى دون معرفتها). وبعد إكمال العملية، تقبل نقاط التفتيش التابعة للجيش الرشاوى مقابل السماح للشاحنات المحملة بالبضائع المنهوبة بالمرور. في الأماكن التي دمرت فيها المباني في القتال، غالباً ما يتم جمع وبيع خردة الصلب والألومنيوم والنحاس منها إلى شركات يملكها أمراء الحرب مثل محمد حمشو^(٦٥).

في بعض الأحيان تتنافس الكيانات المختلفة المشاركة في هذه الأنشطة على الموارد وتتعاون أحياناً، اعتماداً على نفوذها العسكري النسبي والصلات المحلية والحاجة اللوجستية. وهذا يخلق نظاماً بيئياً لاقتصاد الحرب يتم فيه

تحفيز الكيانات المسلحة والأمنية لإدامة العنف، حتى على حساب مصالح الدولة. ونتيجة لذلك ، تضعف قدرة الدولة على ممارسة السلطة.

المسار المستقبلي للدولة التفاعلية

على الرغم من أن الدولة السورية ومؤسساتها قد استنفدت اقتصادياً ومن ناحية الموارد البشرية على مدى السنوات السبع الماضية، فإنها لم تنهار. تعطل عمل الدولة، لكنها تمكنت من الحفاظ على العلاقات مع المؤسسات العامة حتى في أماكن مثل الرقة ودير الزور، في حين كانت هذه تحت سيطرة "داعش"، وكذلك في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد. حافظ النظام على علاقة براغماتية مع الأكراد في الشمال الشرقي، متسامحاً مع جهودهم لإقامة منطقة حكم ذاتي دون الإشارة إلى أن هذا التسامح سيمتد إلى الاعتراف من قبل الدولة السورية. تقف هذه المرونة في تناقض حاد مع تقييمات سوريا كدولة هشة. يقول ستيفن هايدمان بأن سوريا بدلاً من ذلك "دولة شرسة"، حيث تتم إدارة الحكم كتعبير عن كفاح الوجود الذي يعزز الصراع من تصميم النخبة الحاكمة للدفاع عن الترتيبات المؤسسية القائمة بالقوة.

لقد أظهر هذا البحث أن حالة سوريا أكثر تعقيداً. قد تكون الترتيبات المؤسسية للدولة قد نجت، وربما كانت التفاعلات هي سمة من سمات الدولة السورية في كل من عصور الأسد، ولكن الطريقة التي تستخدم بها السلطة قد تغيرت. وهذا له آثار على سلطة الدولة لضمان الاستقرار، حتى لو فاز النظام بالحرب عسكرياً. على وجه الخصوص، بينما يقوم الجيش وحماز الأمن بتقديم خدمات أساسية محدودة، لم تحدث استعادة مثل هذه الخدمات على المستوى الوطني الذي يسيطر عليه النظام، وقد قوضت التفاعلية دولة الظل.

انتشرت الفوضى المنظمة التي أنشأها النظام. ليس من المؤكد أن الدولة سوف تكون قادرة على السيطرة على البلد في ظل أي سيناريو مستقبلي بعد التسوية، بينما النظام الحالي لا يزال قائماً، نظراً لأن الحكم قد تعرض للخطر، وأصبح يعتمد على علاقات التفاعل لممارسة السلطة. هناك العديد من العوامل التي تعوق وكالة الدولة على المدى الطويل. الأول هو وجود الآلاف من رجال الميليشيات الأجنبية، الذين جلبتهم إيران إلى البلاد. من غير المرجح أن هؤلاء المقاتلين سوف يغادرون بسهولة. العديد منهم راسخون الآن في سوريا، بعد أن استولوا على الممتلكات واستقروا بعائلاتهم هناك. وكما نجح حزب الله في الحفاظ على وضعه الخاص في لبنان بعد

انسحاب إسرائيل في عام ٢٠٠٠، فمن المرجح أن يبقى رجال الميليشيات العراقية والإيرانية واللبنانية على وجه الخصوص، في سوريا بمجرد انتهاء الحرب طالما ظل النظام الحالي في السلطة.

إذا كان ينظر إلى تجربة العراق بعد ٢٠٠٣ على أنها نموذج مقارن، فإن أساليب حرب العصابات -على الرغم من لومها علناً على الجهاديين السنة- غالباً ما تستخدمها إيران إذا شعرت بالضغط. ومع تصاعد مثل هذا الضغط في واشنطن وكذلك في تل أبيب، فإن الجهود الرامية إلى احتواء إيران قد تدفعها لاستخدام وكلاءها في سوريا لإثارة عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، فإن الاتفاق الأخير بين إسرائيل وروسيا حول تأمين حدود إسرائيل مع سوريا وإزالتها لأي ميليشيات إيرانية -بالإضافة إلى التنسيق الإسرائيلي - الروسي حول الغارات الجوية في سوريا- لا يعني أن موسكو في وضع يمكنها من تقييد قوة إيران وقدرتها على التأثير على الأرض. نظام الأسد غير قادر على كبح إيران. وتعتبر إيران "الأسد" عميلاً ولن تتسامح مع محاولات النظام لاحتواء نفوذها.

العامل الثاني الذي يعوق سلطة الدولة السورية هو أجندة إيران الرامية إلى زراعة الدعم الشعبي. تعمل إيران على تعزيز هذا التأثير منذ الثمانينات، واستخدمت الشبكات والمؤسسات الاجتماعية، فضلاً عن مركزها الثقافي الرئيسي في دمشق لتنفيذ مشاريع تهدف إلى شراء ولاء الناس. إن مشاركة إيران في إنشاء الميليشيات السورية، فضلاً عن تأسيسها للمبادرات المدنية، تُظهر أن نموذج نفوذها في سوريا لا يعتمد فقط على إقامة مؤسسات موازية للدولة ولكن أيضاً على التسلل إلى الدولة. وفي هذا الصدد، تتمتع الميليشيات الإيرانية والعديد من مؤسساتها غير العسكرية في سوريا بشرعية دولة مماثلة لتلك الممنوحة لحزب الله في لبنان ولقوات الحشد الشعبي في العراق. هذا يمهد الطريق لوجودهم على المدى الطويل. ومع وجود مقاتلي الجبهة المستفيدين من رواتب أعلى وامتيازات أكثر من نظرائهم في الجيش السوري، فمن الصعب أن نتصور أن يقبلوا بالاندماج في القوات النظامية بمجرد انتهاء الصراع.

استنتاجات وتوصيات

لا تزال أجهزة أمن الدولة تحكم سوريا بقبضة من حديد، لكن النظام لم يعد يسيطر على البلاد كما كان يفعل في السابق، فهي تفتقر إلى الموارد والشرعية اللازمة لتوفير السلام والاستقرار. لقد خلق الصراع شبكات اقتصادية وأمنية جديدة غير رسمية، تعمل على تآكل أمن سوريا. إن الفساد المستشري بين هذه الشبكات يحول سوريا من دولة "ظل" إلى دولة "تفاعلية". وهذا يجعل من غير الواقعي توقع أن يكون النظام شريكا اقتصاديا وأمنيا للمجتمع الدولي.

يسعى رعاة النظام الخارجيون، إيران وروسيا، إلى التأثير على المدى الطويل في البلاد. على الرغم من أنهم يتعاونون في بعض النواحي، فإن تنافسهم المتزايد على السلطة يؤدي إلى مزيد من تآكل سيادة سوريا. لا شيء من هذا يبشر بالخير لاحتمال عودة اللاجئين إلى سوريا. كما أنه لا يشير إلى أنه من المرجح أن يعود البلد إلى وضع الحكم السابق لما قبل عام ٢٠١١ من قبل دولة الظل. سوريا اليوم ليست دولة ذات سيادة ولا دولة مدنية، لكن دولة ديكتاتورية تشبه المافيا حكمت بموجب تفويض روسي وتأثرت بإيران. لن يتم احتواء الأزمة داخل حدود سوريا، ومثلما أثرت الحرب السورية على أوروبا بشكل خاص، وعلى الغرب بشكل عام، فإن عدم الاستقرار وانعدام الأمن اللذين خلقتهما مجموعة المشاكل التي أبرزها هذا البحث، سيخلقان تحديات إضافية للمجتمع الدولي.

ما الذي يمكن أن يفعله الغرب الآن: التوصيات

كما هي الحال في سوريا، فإن تنفيذ أي خطة لتحقيق الاستقرار سيكون على أساس الرؤية الروسية. روسيا تزيد من نطاق نفوذها رغم الضغوط الإيرانية. لقد مهد تقاعس الولايات المتحدة الفعلي في سوريا الطريق أمام "امتلاك" روسيا فعلياً للصراع السوري -بمعنى تحديد شدته ومساره. الولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع تغيير هذه الصيغة ومنع روسيا من السيطرة على النتائج في سوريا ما بعد الصراع. في ظل الظروف الحالية، لا توجد حوافز لروسيا لتغيير استراتيجيتها في سوريا. تحتاج واشنطن إلى إشراك موسكو دبلوماسياً كشريك؛ وخلاف ذلك، ستسلم الولايات المتحدة السيطرة على سوريا والشام بالجملة إلى روسيا، والسماح بتنفيذ النسخة الروسية الإشكالية من "السلام". يجب على الولايات المتحدة موازنة روسيا وعدم السماح لسلطة أحادية الجانب بوضع جدول الأعمال في سوريا.

إن إدارة الرئيس دونالد ترامب مصممة على مكافحة نفوذ إيران في الشرق الأوسط. ومع ذلك، لا يمكن محاربة تورط إيران في سوريا من خلال القوة العسكرية. يمكن للعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، بالاتصال مع روسيا، أن تقدم المزيد من القوة. وقد تدفع مثل هذه الجهود بعض الميليشيات غير السورية التي تدعمها إيران إلى خارج سوريا، رغم أن ذلك لن ينهي وجود إيران في البلاد. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون الاستياء المتزايد بين المجتمعات المحلية -سواء الموالية أو المعارضة- تجاه محاولات إيران الشعبية لتغيير الهوية السورية عاملاً هاماً في مكافحة النفوذ الإيراني.

من الجدير بالملاحظة أنه حتى بين الموالين، فإن العديد من الناس لا يتحملون سوى النظام بدلاً من دعمه بكل إخلاص. الاعتراف بالفرق بين النظام والدولة أمر حاسم في هذا الصدد. لقد عمل النظام بنشاط لطمس الخط الفاصل بين الدولة ونفسها. تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى وضع استراتيجيات لمواجهة هذا التكتيك.

يجب أن يكون أحد مكونات هذه الاستراتيجية هو قضية عودة اللاجئين. تضغط روسيا من أجل عودة اللاجئين، ولكنها تقع بشكل استباقي قضايا المسألة. على سبيل المثال، أمرت موسكو النظام بالإفراج عن الملفات الخاصة بالمعتقلين الذين ماتوا أثناء السجن، بحيث يمكن إغلاق هذه المسألة وعدم طرحها في المفاوضات

المستقبلية حول السلام. ومع ذلك، ليس هناك ما يضمن عدم وجود معتقلين جدد من أولئك الموجودين بالفعل داخل سوريا أو من العائدين. يحتاج الغرب إلى الاعتراف بأن اللاجئين لا يستطيعون العودة إلى سوريا في ظل الظروف الحالية عندما لا يتمتعون بأي حقوق أو أمن، وسيكونون عرضة لهجمات انتقامية من جانب المجتمعات المحلية، وسوف يواجهون ظروفًا معيشية مزرية. تحتاج الدول الغربية إلى الإصرار على تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في أي مفاوضات مع روسيا بشأن اللاجئين، وأن هذا القانون لا ينطبق فقط على العائدين بل ينطبق أيضًا على أولئك الذين بقوا داخل سوريا.

وثمة عنصر آخر هو إعادة البناء والاستقرار، الذي تروج له روسيا أيضًا لأنه يستفيد من هذه العمليات. في خضم المزيد من المكاسب العسكرية من قبل النظام السوري -وعلى الرغم من التصريحات العلنية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والدول الغربية والكيانات الدولية بأنه لا يمكن إعادة البناء في سوريا دون عملية سياسية تجري أولاً- فإن النقاش مستمر حول إمكانية تحقيق الاستقرار على المدى القصير. ومع ذلك، فإن أي نقاش حول الاستقرار أو "المرونة" يجب أن يأخذ في الاعتبار أخطار المشاركة في غياب خطط الوساطة وتنفيذ صفقة سياسية، حيث إن مثل هذه الصفقة هي عنصر أساسي لأي عملية من مساومات النخبة التي قد يرغب الغرب من خلالها في الانخراط في السياق السوري.

يجب أن يكون أي التزام مع روسيا بشأن إعادة البناء أو الاستقرار مشروطًا باتفاق سياسي وعملية شفافة -مع مراقبة دولية لمنع تمكين الميليشيات وأمراء الحرب، وضمان وصول السلع والخدمات إلى المجتمعات المحتاجة. حتى دعم البنية التحتية في سوريا -التي هي في الوقت الحاضر محور عمل الأمم المتحدة وغيرها- له ثمن سياسي. يجب أن تكون هناك شفافية بشأن المشتريات واختيار هيئات التنفيذ المحلية لأي مشاريع لإعادة الإعمار، بما في ذلك تلك المتعلقة بتوصيل الخدمات مثل الكهرباء والماء. يجب أن تكون هناك شروط في جميع المشاريع التي تهدف إلى مساعدة المجتمع السوري، مع الإصرار على تنفيذ المشاريع في مناطق المعارضة السابقة، فضلاً عن المشاريع الموالية. بخلاف ذلك، سينتهي الأمر بمشروعات تحقيق الاستقرار إلى تمكين النظام (والمرتبطين به) على حساب المجتمع ككل. إن المشاركة الغربية مع المجتمعات المحلية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون السابقة

مهمة، لأن النظام يظهر علامات على رغبته في معاقبة هذه المناطق من خلال إبقاء السكان النازحين خارج الحدود والحد من توفير الخدمات الأساسية. لا ينبغي أن تتم هذه المشاركة بطريقة تعطي النظام سيطرة على توزيع الأحكام. يجب أن تكون أي مشاريع تتعلق بمقاومة المجتمع، بما في ذلك في المناطق التي تم استعادتها من المتمردين، ويجب الحذر من خطر قيام النظام بإغلاق الحيز المتاح للمنظمات غير الحكومية المستقلة للعمل والتميز لصالح المنظمات غير الحكومية الموالية.

كل هذا يؤكد ضرورة إحياء عملية جنيف، مع قيام الولايات المتحدة بدور ريادي في إعادة تنشيطه. يجب أن يكون قرار الأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستقرار في سوريا، وليس الخطوة النهائية أو المؤقتة. حالما يتم التوصل إلى تسوية سياسية، يمكن لسوريا أن تعمل على معالجة الفساد المستشري في مؤسساتها الأمنية، ومناقشة نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج الجماعات المسلحة خارج الجيش النظامي؛ على مسارات تسوية وضع الأعضاء الحاليين في الميليشيات الموالية للنظام؛ وكذلك العمل بشأن تدابير مواجهة ظاهرة أمراء الحرب؛ وعلى العدالة الانتقالية فيما يتعلق بجرائم الحرب. كل هذه القضايا، إذا لم يتم التصدي لها بشفافية كجزء من عملية السلام، ستستمر في إضعاف قدرة الدولة السورية على ممارسة السلطة.

الهوامش

- 1 Hinnebusch, R. (2016), 'State De-Construction in Iraq and Syria', PVS Politische Vierteljahresschrift, Vol. 57, No. 4 , pp. 560–85.
- 2 Shaikh, S. (2015), 'Syria is a Fragmented, Broken, Divided Country', Salman Shaikh interview with Katarina Montgomery, Syria Deeply, 6 January 2015, <https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2015/01/06/salman-shaikh-syria-is-a-broken-fragmented-divided-state> (accessed 27 Aug. 2018).
- 3 Cahl, C. H., Goldenberg, I. and Heras, N. (2017), 'A Strategy for Ending the Syrian Civil War', Center for a New American Security, 7 June 2017, <https://www.cnas.org/publications/reports/a-strategy-for-ending-the-syrian-civil-war> (accessed 27 Aug. 2018).
- 4 For example, see Karlin, M. (2018), 'Order From Chaos: After 7 Years of War, Assad Has Won in Syria. What's Next for Washington?', Brookings Institution, 13 February 2018, <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/02/13/after-7-years-of-war-assad-has-wonin-syria-whats-next-for-washington/> (accessed 27 Aug. 2018).
- 5 Quinlivan, J. T. (1999), 'Coups-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East', International Security, Vol. 24, No. 2, pp. 131–65.
- 6 Heydemann, S. (2018), Beyond Fragility: Syria and the Challenge of Reconstruction in Fierce States, Washington, DC: Brookings Institution, June

2018, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/FP_20180626_beyond_fragility.pdf (accessed 29 Jul. 2018).

7 Licklider, R. (1995), 'The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars, 1945-1993', *The American Political Science Review*, 89(3), pp. 681–90.

8 Stabilisation Unit (2018), 'Elite Bargains and Political Deals', UK Foreign & Commonwealth Office, June 2018, <http://www.sclr.stabilisationunit.gov.uk/publications/elite-bargains-and-political-deals> (accessed 31 Jul. 2018).

9 Quinlivan (1999), 'Coups-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East', pp. 131–65, p. 133.

10 Wedeen, L. (1999), *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*, Chicago: University of Chicago Press.

11 Batatu, H. (1999), *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

12 Abboud, S. (2016), *Syria*, Cambridge: Polity Press.

13 *The Economist* (2014), 'A Bit of Theatre: An Election in Syria', 24 April 2014, <https://www.economist.com/pomegranate/2014/04/24/a-bit-oftheatre> (accessed 27 Aug. 2018).

- 14 Hinnebusch, R. (2001), *Syria: Revolution from Above*, New York: Routledge.
- 15 Quinlivan (1999), 'Coups-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East'.
- 16 Perthes, V. (1997), *The Political Economy of Syria under Assad*, London: I.B. Tauris.
- 17 Van Dam, N. (1979), *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism, and Tribalism in Politics, 1961–1978*, New York: St. Martin's Press.
- 18 Lefèvre, R. (2013), *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria*, Oxford: Oxford University Press.
- 19 Al-Warraq, S. (2013). 'The Shabiha in Syria: From Mafia to Militia', *As-Safir al-Arabi*, 2 January 2013, <http://assafirarabi.com/ar/02/01/2013/3312/> .(2018. Sep 5 accessed/ الشبيحة في سوريا-م)
- 20 Human Rights Watch (2009), 'The Forgotten Damascus Spring', 23 February 2009, <https://www.hrw.org/news/2009/02/23/forgottendamascus-spring> (accessed 5 Sep. 2018).
- 21 Leverett, F. L. (2005), *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*, Washington, DC: Brookings Institution.
- 22 Interview with one of the authors, Istanbul, spring 2017.

23 Haddad, B. (2012), *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*, Stanford, CA: Stanford University Press.

24 Cooke, M. (2016), *Dancing in Damascus: Creativity, Resilience, and the Syrian Revolution*, London: Routledge.

20 Human Rights Watch (2009), 'The Forgotten Damascus Spring', 23 February 2009, <https://www.hrw.org/news/2009/02/23/forgottendamascus-spring> (accessed 5 Sep. 2018).

21 Leverett, F. L. (2005), *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*, Washington, DC: Brookings Institution.

22 Interview with one of the authors, Istanbul, spring 2017.

23 Haddad, B. (2012), *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*, Stanford, CA: Stanford University Press.

24 Cooke, M. (2016), *Dancing in Damascus: Creativity, Resilience, and the Syrian Revolution*, London: Routledge.

25 Holmes, O. and Al-Khalidi, S. (2012), 'Syria moneyman is target of anti-Assad hatred', Reuters, 18 July 2012, <https://www.reuters.com/article/us-syria-crisis-assad-moneyman/syria-moneyman-is-target-of-anti-assad-hatred-idUSBRE86H0ON20120718> (accessed 29 Jul. 2018).

26 Eyal, Z. (2007), *Commanding Syria: Bashar Al-Assad and the First Years in Power*, London: I.B. Tauris.

27 Wall Street Journal (2011), 'Interview With Syrian President Bashar al-Assad', 31 January 2011, <https://www.wsj.com/articles/SB10001424052748703833204576114712441122894> (accessed 29 Jul. 2018).

28 Shadid, A. (2011), 'Syrian Elite to Fight Protests to 'the End'', *New York Times*, 10 May 2011, <https://www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html> (accessed 29 Jul. 2018). In the same interview, Makhlouf said: 'If there is no stability here, there is no way there will be stability in Israel.' At the time, many outside Syria dismissed his comments as bravado, but his words were proven right almost eight years into the conflict. Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu declared this year that Israel has no problem with Assad remaining in power and regaining control over all of Syria. In the same month that Makhlouf gave the interview to the *New York Times* in 2011, he was put on the European sanctions list for his role in funding the regime's violence against demonstrators.

29 Ali Douba was added to the European sanctions list in 2011 with the note: 'Responsible for killings in Hama in 1980, has been called back to Damascus as special advisor to President Bashar Al-Assad.' See Official Journal of the European Union (2012), 'COUNCIL REGULATION (EU) No 36/2012 of 18 January 2012 concerning restrictive measures in view of the situation in Syria and repealing

Regulation (EU) No 442/2011', 19 January 2012, p. 15, <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2012:016:0001:0032:EN:PDF> (accessed 6 Sep. 2018).

30 Phillips, C. (2018), 'The World Abetted Assad's Victory in Syria', *The Atlantic*, 4 August 2018, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/08/assad-victory-syria/566522/> (accessed 6 Sep. 2018).

31 Kaplan, F. (2003), 'Assad's Situation: Syria's Military Machine May be Hollow—but It Isn't Harmless', *Slate*, 14 April 2003, http://www.slate.com/articles/news_and_politics/war_stories/2003/04/assads_situation.html?via=gdpr-consent (accessed 5 Sep. 2018).

32 Khaddour, K. (2017), 'Despite its Weakness, the Syrian Army Remains Central to the Regime's Survival – Syrian Expert', *The Syrian Observer*, 13 February 2017,

http://syrianobserver.com/EN/Interviews/32329/Despite_Weakness_the_Syrian_Army_Remains_Central_the_Regime_Survival_Syrian_Expert (accessed 29 Jul. 2018). See also Khaddour, K. (2016), 'Strength in Weakness: The Syrian Army's Accidental Resilience', *Carnegie Endowment for International Peace*, 14 March 2016, <http://carnegie-mec.org/2016/03/14/strength-in-weakness-syrian-army-saccidental-resilience-pub-62968> (accessed 27 Aug. 2018).

33 For an overview of the structure of the army pre-2011, see Holliday, J. (2013), *The Syrian Army: Doctrinal Order of Battle*, Institute of the Study of War,

February 2013, <http://www.understandingwar.org/sites/default/files/SyrianArmy-DocOOB.pdf> (accessed 29 Jul. 2018).

34 For an account of losses of armoured vehicles, see Janovský, J. (2018), 'Seven Years of War — Documenting Syrian Arab Army's Armoured Vehicles Losses', Bellingcat, 27 March 2018, <https://www.bellingcat.com/news/mena/2018/03/27/saa-vehicle-losses-2011-2017/> (accessed 5 Sep. 2018).

35 Forced conscription is frequently cited by male refugees as a reason for fleeing the country. See Fabbe, K., Hazlett, C. and Sinmazdemir, T. (2018), 'Persuasive Peace: Syrian Refugees' Attitudes Towards Compromise and Civil War Termination', Harvard Business School BGIE Unit Working Paper No. 18-049, 30 April 2018, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3182484 (accessed 27 Aug. 2018).

36 Haid, H. (2018), 'Joining the Enemy: How the Syrian Regime Reintegrates Former Rebel Fighters', Chatham House, July 2018, <https://syria.chathamhouse.org/research/joining-the-enemy-how-the-syrian-regime-reintegrates-former-rebel-fighters> (accessed 29 Jul. 2018).

37 Interviews with army recruits, Damascus countryside, May 2018.

38 Danish Immigration Service (2017), Syria: Recruitment Practices in Government-controlled Areas and in Areas under Opposition Control,

Involvement of Public Servants and Civilians in the Armed Conflict and Issues Related to Exiting Syria, August 2017, <https://www.justice.gov/eoir/page/file/995176/download> (accessed 5 Sep. 2018).

39 Interview with Kheder Khaddour by Jihad Yazigi. The Syrian Observer (2017), 'Despite its Weakness, the Syrian Army Remains Central to the Regime's Survival – Syrian Expert', The Syrian Observer, 13 February 2017, http://syrianobserver.com/EN/Interviews/32329/Despite_Weakness_the_Syrian_Army_Remains_Central_the_Regime_Survival_Syrian_Expert (accessed 29 Jul. 2018).

40 BBC (2012), 'Syria Unrest: Who Are the Shabiha?', 29 May 2012, <https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14482968> (accessed 29 Jul. 2018).

41 Stolleis, F. (ed.) (2015), *Playing the Sectarian Card: Identities and Affiliations of Local Communities in Syria*, Beirut: Friedrich-Ebert-Stiftung, <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/12320.pdf> (accessed 5 Sep. 2018).

42 See Bassiri Tabrizi, A. and Pantucci, R. (eds) (2016), *Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict*, Occasional Paper, London: Royal United Services Institute, August 2016, https://rusi.org/sites/default/files/201608_op_understanding_irans_role_in_the_syrian_conflict_0.pdf (accessed 6 Sep. 2018).

43 See Constable, P. (2018), 'Recruited by Iran to fight for Syrian regime, young Afghans bring home cash and scars', Washington Post, 29 July 2018, https://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/recruited-by-iran-to-fight-for-syrian-regime-young-afghans-bring-home-cash-andscars/2018/07/29/ecf9e34c-64e0-11e8-81ca-bb14593acaa6_story.html?noredirect=on&utm_term=.6947a47a1034 (accessed 30 Jul. 2018).

44 Al-Sharq al-Awsat published a list of the main Iran-supported militias in Syria in 2017: 'Mapping Iranian Militias in Syria', 23 August 2017, <https://aawsat.com/home/article/1006036/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%C2%AB%D9%82%D9%84%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A8%D8%B6%C2%BB> (accessed 30 Jul. 2018).

45 The full text of the Syrian Military Service Law of 2003 can be found on the Syrian parliament's website, <http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5571&cat=16006> (accessed 30 Jul. 2018).

46 Iran later set up small localized militias, in Sweida and Damascus, known as the Local Defence Forces, which report to the 15th Division and the Republican Guard, respectively.

47 Interview with Syrian military expert, Damascus, May 2018. 48 Dehghanpisheh, B. (2015), 'Iran recruits Pakistani Shi'ites for combat in Syria', Reuters, 10 December 2015, <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-pakistan-iran-idUSKBN0TT22S20151210> (accessed 6 Sep. 2018).

53 Abboud, S. (2017), 'The Economics of War and Peace in Syria: Stratification and Factionalization in the Business Community', The Century Foundation, 31 January 2017, <https://tcf.org/content/report/economics-war-peace-syria/?agreed=1> (accessed 29 Jul. 2018).

54 Borger, J. and Mahmood, M. (2013), 'EU decision to lift Syrian oil sanctions boosts jihadist groups', Guardian, 19 May 2013, <https://www.theguardian.com/world/2013/may/19/eu-syria-oil-jihadist-al-qaida> (accessed 6 Sep. 2018).

57 Jassem, A. (2016), [اقتصادي سياسي من كجزء سوريا يف العتقالت: السلطة خبث] The wiliness of the authorities: Detentions in Syria as part of a political and economic

logic], Heinrich Böll Stiftung, 12 January 2016, <https://lb.boell.org/ar/12/01/2016/khbth-lslt-ltqlt-fy-swry-kjz-mn-mntq-sysy-wqtsdy> (accessed 5 Sep. 2018).

58 Interviews with checkpoint personnel, Eastern Ghouta, May 2018.

59 Interviews with Ghouta residents, Eastern Ghouta, May 2018.

60 Interviews with military personnel in Damascus, May 2018.

61 Interviews with residents in Damascus, May 2018.

62 Interviews with residents in Damascus, May 2018.

63 Interviews with residents in Damascus, May 2018.

64 Interviews with residents in Damascus, May 2018.

65 Interviews with residents in Damascus, May 2018.